

الناشط محمد عادل يعلق إضرابه عن الطعام إلى حين جلسة الطعن



الأحد 6 أكتوبر 2024 05:12 م

أعلنت زوجة الناشط محمد عادل أنه قرر تعليق إضرابه عن الطعام بداية من 4 أكتوبر وبعد 47 يوماً من الإضراب، مع الاستمرار في الامتناع عن استلام التعيين (طعام السجن)، وذلك بعد تحديد جلسة النظر في الطعن على حكم حبسه □

وكان محمد عادل قد أعلن دخوله في إضراب عن الطعام في 18 أغسطس الماضي، للمطالبة بحقه في احتساب جزء كبير من مدة حبسه الاحتياطي لمدة محكوميته بشكل كامل، وفقاً لنص المادة 482 من قانون الإجراءات الجنائي "مدة العقوبة المقيدة للحرية تحسب من يوم القبض عليه ومراعاة إنقاصها بمقدار الحبس الاحتياطي"، وبالتالي، يكون تاريخ خروجه من السجن في فبراير 2025 بدلاً مما احتسبته النيابة ليطول سجنه إلى سبتمبر 2027.

وكتبت زوجة عادل: "اتفقنا سوياً على هذا القرار أثناء الزيارة السابقة 25 سبتمبر وذلك عندما أعلمته بتحديد جلسة 7 أكتوبر بالقضاء الإداري للنظر في الشق العاجل في الطعن على تنفيذ الحكم الصادر ضده بالسجن أربع سنوات في القضية رقم 2981 لسنة 2023 جنح أجا - الدقهلية، دون احتساب مدة الحبس الاحتياطي المقدرة بستين و7 شهور، بداية من 19 يونيو 2018 إلى 27 يناير 2021، بخلاف ستة أشهر محاكمة من 4 مارس 2023 إلى 2 سبتمبر 2023".

محمد عادل ناشط سياسي بارز، محتجز الآن تطبيقاً لحكم بالسجن أربع سنوات، صدر في سبتمبر 2023، من محكمة جنح مستأنف أجا في المنصورة، بتهمة نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي □ لكن هذا الحكم جاء بعد تسع سنوات من الاحتجاز التعسفي انتقاماً من نشاطه السياسي السلمي، على خلفية تهم مشابهة، مختلقة ومكررة، في أكثر من قضية □

فبين عامي 2013 و2017، نفذ عادل حكماً بالسجن ثلاث سنوات على خلفية مشاركته في "احتجاجات غير مرخصة" وفق قانون التظاهر رقم 107 لعام 2013. وبعد إطلاق سراحه في 2017، خضع لعقوبة المراقبة الشرطية لبضعة أشهر، قبل أن يتم احتجازه مجدداً في يونيو 2018 بسبب نشاطه السياسي، في قضيتين منفصلتين (القضية 5606 والقضية 4118 لسنة 2018) في ذات الوقائع تقريباً □ وفي 2020، تم اتهامه في قضية ثالثة (رقم 467 لسنة 2020)، باتهامات مشابهة لتلك التي يُحتجز فيها على ذمة التحقيق في القضيتين الأولى والثانية □

وعلى خلفية التحقيق في القضايا الثلاث، ظل محمد عادل رهن الحبس الاحتياطي من يونيو 2018 حتى سبتمبر 2023 (لحين صدور الحكم الأخير)، رغم أن قانون الإجراءات الجنائية ينص على أن الحد الأقصى للحبس الاحتياطي 24 شهراً! في ممارسة باتت مكررة تعرف بـ"التدوير". وهي وسيلة للتحايل على المدة القصوى للحبس الاحتياطي، تستخدمها السلطات بحق المعارضين السياسيين، لضمان تمديد واستمرار حبسهم، من خلال الزج بأسمائهم في أكثر من قضية باستخدام الاتهامات والوقائع نفسها □

وبحسب محامي عادل، ترفض السلطات الآن اقتطاع مدة حبسه الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة بحقه، وتصر على احتجازه أربع سنوات جديدة تبدأ في سبتمبر 2023 وتنتهي في سبتمبر 2027. □